الهوامش السياسية

لا يخلو المسرح السياسي الاسرائيلي تماما من تنظيمات تقبل بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية بما فيها حقه في الاستقلال. الا أن هذه الفئات اصوات خافته ضائعة وسط الضجيج الصهيوني المنبعث عن الكتلتين الرئيسيتين، ولا يكاد يسمع صوتها أو يلمس اثرها على الصعيد الرسمي او الشعبي في اسرائيل. ويتمركز هذا الرأي الاسرائيلي المحدود في الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) وكتلة شيلي.

أما حزب راكاح فيدعو الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات حول مستقبل الضفة والقطاع، ويعتقد «ان احلال السلام في الشرق الأوسط يتطلب اشراك جميع الاطراف المعنية في النزاع في عملية السلام بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد والمعترف به للشعب العربي - الفلسطيني؛ وذلك لأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط»[٤٠]. وأثناء زيارة الى اسرائيل قام بها وفد من الحزب الشيوعي الايطالي، دعا الحزبان الشيوعيان الايطالي والاسرائيلي الى حل للقضية الفلسطينية يقوم على أسس من بينها انسحاب اسرائيل من كافة المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل[٤١].

والكتلة الحزبية الثانية الممثلة في الكنيست والتي اتخذت موقفا معلنا مؤيدا للاستقلال الفلسطيني هي كتلة شيلي، التي تقدمت الى الكنيست بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ بمشروع قرار يدعو الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره «بما في ذلك حقه في دولة مستقلة، الى جانب اسرائيل، في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٤٢].

أما الفئات السياسية الصغيرة الاخرى فهي غالبا ما تدور في فلك الكتلتين الرئيسيتين بالنسبة لمواقفها من القضية الفلسطينية. ومع ان بعضها يقترب ظاهريا من قبول مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الا انها كثيرا ما تحفظ لنفسها خط الرجعة بتحفظات تصل احياناً الى حد العودة عن موقفها الأصلي وتفرغه من أي مضمون حقيقي. وتمثل «حركة السلام الآن» هذا النمط الزئبقي كما يتضح من وثيقة المبادىء التي اعلنتها في ايلول عام ١٩٨٠، والتي طالبت الحكومة الاسرائيلية فيها «بالاعتراف بحق الوجود القومي للشعب الفلسطيني بشرط الا يتناقض هذا الحق مع المصالح الأمنية الاسرائيلية»[٤٣] لكن الناطق باسم الحركة طالب الفلسطينيين «بالتنازل عن حق العودة مقابل تنازل اليهود عن حقوقهم التاريخية في أرض اسرائيل كاملة»[٤٤]. ثم تجاوز الناطق باسم الحركة هذا الحد باتجاه الغاء موقفه الاساسي بقوله: «ان حركته لا تريد ان تتعهد بتأييد حل يرمي الى قيام دولة فلسطينية وانها تبقي الخيار الاردني مفتوحاً»[٤٥] وأضاف ان «حركة السلام» الآن لا تنادي بالعودة الى حدود عام ١٩٦٧. اي انه خطا خطوة الى الأمام ثم ثلاث خطوات، على الاقل، الى الوراء. ولا يجوز اعتبار هذا الموقف مؤيدا لقومية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره كما تدعي الحركة.